إنقاذ الصين من فيروس (كورونا) والانهيار الاقتصادي .. دروس وتجارب

مع تفشي فيروس (كوفيد-١٩) وتحوّله بشكل رسمي لجائحة، أصبح من الضروري عدم الاكتفاء بكيفية منع أزمات الصحة العامة وإنما أيضا منع الأزمات المالية والاقتصادية، وهذه الورقة تعرض دروساً للصين في تعاملها مع الأزمة سواءً في قطاع الصحة أو الاقتصاد، وهي مفيدة في كلتا الجهتين، حيث سنّت الصين سياسات صارمةً في قطاع الصحة، وفيما يبدو أنها فاعلة على المدى القصير، على الأقل، ولكن التدابير المتخذة للقضاء على الأزمة قد تقود إلى انهيار اقتصادي محلي مما قد يؤثر على التجارة العالمية.

تأليف:

يي هوانغ Huang[1] Yi

تشين لين Lin[2] Chen ، بينجفي وانج Wang[3] Pengfei ، زويوي شو Zhiwei Xu[4]

ترجمة: محمد الرشيد آدم

١ أستاذ مشارك في الاقتصاد الدولي ومجموعة بيكتيت (Pictet) وله كرسي في التمويل والتنمية، يمعهد الدراسات العليا، في مدينة جنيف

٢ أستاذ لستيلوكس (Stelux) في المالية ، ورئيس قسم المالية بجامعة هونغ كونغ

٣ أستاذ في الاقتصاد بجامعة بكين وجامعة هونغ كونغ للعلوم والتكنولوجيا

٤ أستاذ مشارك في الاقتصاد في جامعة شنغهاي جياو تونغ

مع تفشي فيروس (كوفيد-١٩) وتحوّله بشكل رسمي لجائحةٍ، يجب علينا ألا نكتفي بكيفية منع المزيد من الأزمات الصحية وإنما أيضا العمل على منع الأزمات الاقتصادية والمالية، وفي كلتا الحالتين فالدروس الأخيرة التي تقدمها لنا الصين مفيدة لوقف انتشار الفيروس فلقد سنّت سياساتٍ صارمةً حفاظا على الصحة العامة كإغلاق المناطق التي لحقها ضررٌ شديد، وحظْر للتجمعات العامة، مع عزل للمرضى المصابين وتمديد لأيام العطلات الرسمية ومنع للسفر وحجر صحي منزلي. ويظهر من السياسات أنها فاعلة على الأقل على المدى القصير، فلقد انخفض معدل ظهور الحالات الجديدة بشكل ملحوظ، ومع ذلك، فإن تلك التدابير المتخذة للقضاء على الأزمة قد تقود إلى انهيارٍ اقتصاديٍ[5] محليٍ مما قد ينجم عنه تأثير على التجارة العالمية، وشبكات الإنتاج العالمية، وسلاسل القيمة، مما قد يثير اضطرابا عالميا وكارثة في الأسواق المالية.

ولتجنّب الانهيار الاقتصادي، قامت الحكومة الصينية بتبنّي حزمة من السياسات لدعم استمرارية العمل والإنتاج، بما في ذلك السياسات المالية والنقدية والتجارية. ولأجل الحفاظ على (السيولة في السوق)، وتلبية احتياجات رأس المال العامل والتمويلات الأخرى قام بنك الصين الشعبي (People's Bank of China - PBC) بتخفيف شروط سوق الائتمان من خلال أدوات السياسة التقليدية، بما في ذلك عمليات السوق المفتوحة[6] ونسبة متطلبات الاحتياطي (Ratio Requirement Reserve)[7] وتسهيل عمليات الاقتراض بالإضافة إلى سياسات إعادة التمويل وإعادة الخصم. كما قامت أيضا المؤسسات المالية بتنفيذ سلسلة من تدابير الدعم المالي وخاصة للشركات المتوسطة والصغيرة بما في ذلك تقليل معدل الفائدة، ورفع إعادة تمويل الديون و تجديد القروض مع تقديم خطوط تمويل ائتمانية لاستئناف عملية الإنتاج. كما شجّع البنك المركزي الشركات المالية عبر الإنترنت مثل (Financial Ant) لتسهيل تمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر.

كما أطلقت الحكومة المركزية حزمة من السياسات لأجل تحقيق الاستقرار في التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي مع المواصلة في فتح السوق، ففي الرابع من شهر مارس وفّرت وزارة المالية ما يصل مجموعُه لـ ١١٠,٤٨ مليار يوهان صيني من النفقات الخاصة لأجل الوقاية من الأوبئة ومكافحتها وقد تم صرف ٧١,٤٣ مليار يوان منها، وتعمل السلطة النقدية على زيادة ١,٨٥ تريليون يوان من حصة سندات الحكومة المحلية الصادرة حديثاً للتخفيف من الأثر السلبي الناتج عن الوباء. ومنذ شهر يناير وحتى فبراير صدر ما يقرب من حوالي ٧٠٪ من تلك السندات الحكومة المحلية أي (حوالي ١,٢ تريليون يوان)[8]. وفي الثالث عشر من مارس، و كاستجابة للذعر المالي العالمي، قام البنك المركزي بخفض نسبة متطلبات الاحتياطي المستهدفة بنسبة ٠,٥ إلى ١ نقطة مئوية مما نتج عنه توفير ٥٥٠ مليار يوان من الأموال طويلة الأجل.

ما الدروس التي يمكن تعلمها من استجابة الصين لما طرأ على الصحة العامة والأزمات المالية والاقتصادية المحتملة في الفترة اللاحقة؟ في هذه الورقة سنرسم جدولاً زمنيا لتفشي فيروس الكورونا (كوفيد-١٩) وسنتتبَّع استجابات الحكومة الصينية له، كما سنقوم بتقديم دراسة عن كيفية تأثير تفشي الفيروس على الشركات الصغيرة والمتوسطة لتوضيح الآثار المترتبة على السياسة الاقتصادية لأزمة الـ(كوفيد-١٩).

١ الجدول الزمني للأزمة

يوضح الشكل رقم 1 العديد من المعالم والتواريخ المهمة لانتشار الفيروس ثم تباطؤ انتشاره نتيجة لإجراءات الحكومة الصينية

٥ أفاد المكتب الوطني للإحصاء في السادس عشر (١٦) من مارس أنه بسبب تفشي الفيروس التاجي، انخفض التصنيع الصيني بنسبة ١٥,٧٪ في الشهرين الأولين من عام ٢٠٢٠. كما أفاد بأن إنتاج القطاع الخاص انخفض بنسبة ٢٠,٢٪ وانخفضت استثمارات الأصول الثابتة بنسبة ٢٤,٥٪، مقارنة بالعام السابق.

٦ قدرت بلومبرج إيكونوميكس Economics Bloomberg معدل العودة للعمل في الصين حيث وصل إلى ما بين ٨٠-٨٥٪ للأسبوع المنتهي في الثالث عشر (١٣) من شهر مارس

٧ نسبة الاحتياطي هي عبارة عن جزء من الخصوم القابلة للتحويل التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها بدلاً من إقراضها أو استثمارها. هذا مطلب يحدده البنك المركزي للبلاد، وهو ما يسمى بـ (الاحتياطي الفيدرالي) في الولايات المتحدة. وتُعرف أيضاً باسم (نسبة الاحتياطي النقدي)، للمزيد، دونكم (الرابط)- المترجم

٨ المصدر: الموقع الرسمي لوزارة المالية

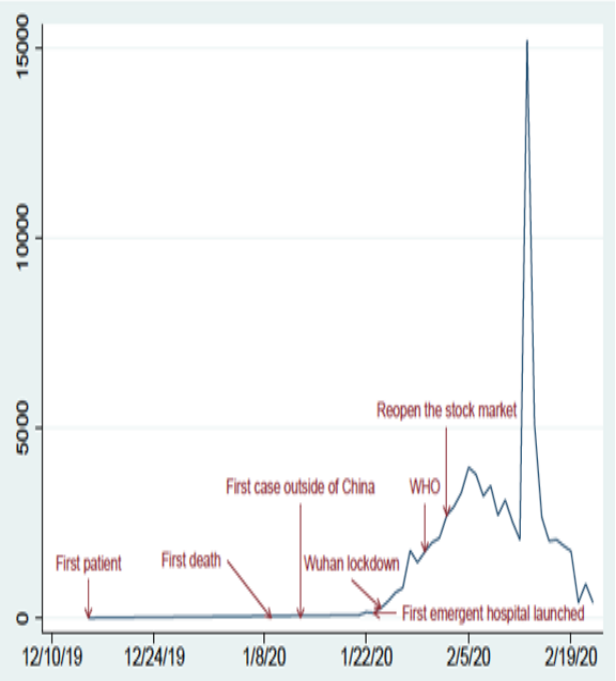

في شهر ديسمبر لعام ٢٠١٩ كانت هناك مجموعة من حالات الالتهاب الرئوي، عُرفت فيما بعد بما يسمى بفيروس (كوفيد-١٩)، ظهرت تلك الحالات في ووهان، عاصمة مقاطعة خوبي. ووفقا لمقال نُشر في مجلة The Lancet(Huang et al, ٢٠٢٠)، تم التعرف على المريض الأول في تاريخ ١٥ ديسمبر ٢٠١٩. وأظهر التقرير عدم وجود صلة وبائية بين المريض الأول والحالات اللاحقة. وفي ٩ يناير ٢٠٢٠، توفي رجل بالغ من العمر ٦١ عاما، وحامل لفيروس الكورونا، بسبب نوبة قلبية ليصبح أول حالة وفاة جراء فيروس (كوفيد-١٩). وفي تاريخ ١٣ من يناير، أعلنت منظمة الصحة العالمية عن أول حالة خارج الصين حيث كانت امرأة وصلت إلى تايلاند من ووهان.

بحلول ٢٠ يناير ٢٠٢٠، أصبح الفيروس منتشراً في كل من شنغهاي وبكين وقوانغدونغ، وهي تعتبر من أهم المناطق الاقتصادية في الصين، وارتفع حينها عدد الحالات المؤكدة في البلاد إلى ٢١٨ حالة، وأكدت لجنة الصحة الوطنية الصينية رسمياً أسوأ مخاوف الجمهور بقولها: إن الفيروس يمكن أن ينتقل بين البشر. وفي اليوم نفسه، حث رئيس مجلس الدولة (Keqian Li) على اتخاذ إجراءات حاسمة للحد من انتشار الفيروس، نص على ذلك في اجتماع تنفيذي لمجلس الدولة ، والذي شهد تغييراً كبيراً في كيفية إدارة الوباء المتطور. بحلول ٢١ يناير، أكدت الولايات المتحدة أول حالة إصابة بفيروس الكورونا، والتي كانت أيضاً أول حالة معروفة خارج قارة آسيا. وفي ٣٠ يناير، وصفت منظمة الصحة العالمية تفشي فيروس (كوفيد-١٩) بأنه «حالة طوارئ صحية عامة تثير القلق الدولي»، حينئذٍ، كان الفيروس قد انتشر في جميع المقاطعات اليابسة في الصين. وبحلول ١ فبراير، وصل العدد الإجمالي للحالات المؤكدة إلى ١٠,٠٠٠، وارتفعت الحالات المؤكدة حديثاً إلى ١٥,١٧٧ قبل انخفاضها إلى ٥,١١٠ بعد ١٣ فبراير ٢٠٢٠. يوضح الشكل ٢ الحالات المُصابة المؤكدة حديثا في جميع أنحاء الصين في تاريخ ١٤ فبراير. من الواضح، أن مقاطعة خوبي وجيرانها والمناطق المرتبطة بها اقتصادياً قد تأثرت بشدة بالأزمة أكثر من الصين الداخلية والمقاطعات البعيدة.

الشكل ٢: الحالات المؤكد إصابتها حديثا في مختلف المناطق الصينية (المصدر: تقديرات مؤلفي التقرير حسب موقع لجنة الصحة الوطنية: الموقع)

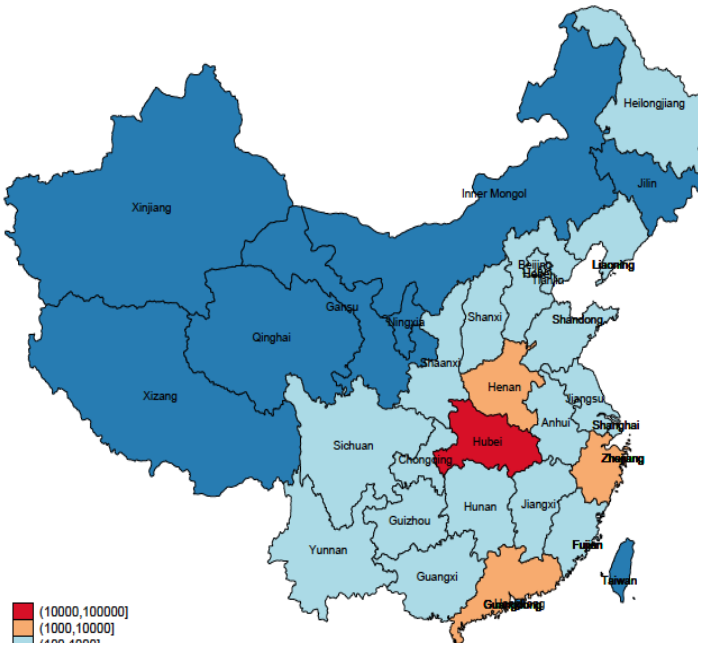

٢ سياسات مكافحة الوباء: أزمة الصحة العامة

تبيّن لاحقاً أن حكومة بلدية ووهان ارتكبت أخطاء في استجابتها المبكرة، وكان من بينها بطء الوعي بالأزمة القادمة، وضعف في التواصل مع الجمهور، وعدم اتخاذ إجراءات وقائية كافية لأكثر من ثلاثة أسابيع. كانت تلك الأسباب الرئيسة في انتشار الوباء داخل

الصين. وأكمل العلماء الصينيون تسلسل الجينوم لفيروس الكورونا بحلول أواخر ديسمبر، كان ذلك بعد ما يقارب أسبوعين من وصول المريض الأول إلى المستشفى من ذلك الشهر. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، أصدر مركز ووهان الصحي البلدي إشعاراً عاجلاً بوجود ٢٧ حالة من حالات الالتهاب الرئوي لسبب غير معلوم لكنه خلص إلى عدم وجود دليل على انتقال عدوى الالتهاب من شخص لآخر. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، أرسلت لجنة الصحة الوطنية فريقاً من الخبراء إلى ووهان وفشلوا أيضاً في إدراك أن الفيروس يمكن أن ينتقل بين البشر. ونتيجة لذلك، أصدر مركز ووهان الصحي البلدي عدة بيانات لطمأنة الجمهور بعدم وجود دليل على أن الفيروس مُعدي. بالإضافة إلى ذلك، فعلى الرغم من الأعداد المتزايدة من المرضى، لم تتخذ حكومة ووهان إجراءات احترازية عاجلة بما فيه الكفاية، مثل إصدار إرشادات للناس بشأن التباعد الاجتماعي والحجر الذاتي.

وفي عملية مواجهةٍ للعدد المتزايد من الحالات الجديدة وزيارات المستشفيات ومعدلات الوفيات، أرسلت اللجنة الصحية الوطنية في ١٨ يناير فريقاً من الخبراء إلى ووهان بقيادة البروفيسور زونغ نانشان Nanshan Zhong، عالم الأوبئة المعروف في الأوساط الطبية الذي أصبح اسماً مألوفاً خلال معركة الصين مع فيروس السارس SARS عام ٢٠٠٣م. بعد ذلك بيومين، كشف البروفيسور تشونغ عن وجود حالات انتقال من شخص لآخر، وبعد ذلك بوقت قصير تبنت الحكومة الصينية إجراءات الاحتواء غير المسبوقة.

٢,١ طوارئ الصحة العامة الوطنية:

في تاريخ ٢٣ يناير، أمَرت الحكومة الصينية بإغلاق مع حظر تجول كامل للعديد من المدن في مقاطعة خوبي، بما فيها مدينة ووهان وهوانجانج Huanggang وإيزو Ezhou، حينما ارتفع العدد الإجمالي للحالات إلى ٤٤٤ حالة، وعُلّقت في ووهان جميع وسائل النقل العام، بما في ذلك جميع الحافلات والمترو وخطوط العَبارات كما تم إيقاف جميع الرحلات الجوية والقطارات. وبحلول تاريخ ٢٥ يناير، أعلنت جميع المقاطعات في البر الرئيس للصين باستثناء إقليم التبت (Tibet) حالة طوارئ صحية عامة من الدرجة الأولى، حيث تم حظر جميع التجمعات العامة، وتم إغلاق دور السينما والمواقع السياحية حتى إشعار آخر. تم تمديد عطلة العام القمري الصيني الجديد (Lunar New Year) لمدة أسبوع لكي يبقى الناس في منازلهم، ووجهت الحكومة الجمهور لتطبيق الحجر المنزلي لمدة أسبوعين، وكذلك بدأت المجتمعات في جميع أنحاء الصين في إيقاف الزيارات العائلية والاجتماعية، وبقيت جميع المدارس مغلقة بعد عطلة رأس السنة الصينية. كما ساعد الوجود الفعال لقطاع التوصيل عبر الإنترنت Delivery Online، الذي طُوِّر على مدار العقد الماضي، تطبيق الحجر المنزلي على نطاق واسع وجعله ممكناً. وكانت الحكومات تنشر تحديثات وأخبار يومية حول عدد الحالات المؤكدة والمشتبه فيها والمرضى الذين تم رصدهم، وكان يُطلب من الناس أيضاً ارتداء الأقنعة الطبية في الأماكن العامة. ويُعتقد على نطاق واسع أن هذه الإجراءات ساعدت على كبح انتشار الفيروس. وبحلول ١٣ مارس، انخفض عدد الحالات المؤكدة حديثاً إلى ١١ حالة. وفي العديد من المقاطعات، تم علاج جميع الحالات المصابة، باستثناء محافظة خوبي حيث كان معدل الوفيات من الفيروس فيها وفي أجزاء أخرى من الصين أقل من ١ ٪، بناءً على الإحصاءات الأخيرة.

من الجدير بالذكر أن الارتفاع المفاجئ المؤكد من حالات الإصابة التي نشرت عبر التقارير الإعلامية أحدثت نوعا من الذعر الأولي في الجمهور العام وحينها هرع الكثير من الناس لمحلات المواد التموينية لاكتناز الأقنعة الطبية والمعقمات اليدوية، ويحتمل أن هذا الذعر قد فاقم من أعداد المقبلين على المستشفيات مما أدى لزيادة العبء على الإمكانيات المتاحة لهذه المستشفيات وعرَّض نسبة من المصابين للخطر مع غياب العلاج. فالمستشفيات في مدينة أوهان امتلأت بصورة سريعة بالمرضى مما نتج عنه نفاد الإمدادات والمعدات الأساسية. ومما أدى لتفاقم المشكلة هو أن المصانع مغلقة بسبب العطلات، وللتغلب على إشكالية نقص الموارد، أطلقت الحكومة الصينية حزمة من السياسات، التي ساعدت على توسيع إنتاج المعدات الطبية مع الحفاظ على أسعار هذه المعدات مستقرة. ولنأخذ على سبيل المثال إنتاج الأقنعة الطبية، فلقد بلغ الإنتاج اليومي للأقنعة الطبية في أوائل شهر فبراير ١٦ مليون قناع في اليوم الواحد، لكن العدد قفز إلى ١٥٠ مليون قناع في اليوم الواحد في شهر مارس، وفقاً لما نشرته اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح.

٢,٢ مرافق المستشفيات ودعم الموارد البشرية

مع تجدد الأحداث توجهت الصين لبناء مستشفيات مؤقتة، فحيث أن مدينة ووهان دخلت في حظر تجول تام في تاريخ ٢٣ يناير، فقد تم إنشاء مستشفى مؤقت لها في مرفق (Shan Huoshen) ويتكون من ١٠٠٠ سرير في ٢ فبراير (أي تم إنشاء مستشفى كامل بطاقة ١٠٠٠ سرير طبي في ١٠ أيام فقط). وفي تاريخ ٢٥ يناير بدأ العمل على إنشاء المستشفى الثاني المؤقت - مرفق (Leishenshan)، بطاقة استيعابية بلغت ١٦٠٠ سرير وتم الانتهاء من بنائه في تاريخ ٦ فبراير وبدأ استقبال المرضى فيه بعد يومين فقط من اكتمال البناء. أيضاً، فبحلول تاريخ ١ فبراير، تجاوز عدد حالات الإصابة المؤكدة بـ (كوفيد -١٩) في الصين إجمالي حالات الإصابة بفيروس السارس الذي تسبب في وباء صحي في الصين في العام ٢٠٠٣.

أصبح من الواضح أن العديد من الأشخاص الذين يعانون من أعراض خفيفة كانوا ينشرون الفيروس في مجتمعاتهم، حينها قررت حكومة بلدية ووهان بناء مستشفى متنقل في ٢ فبراير وبلغ العدد في آخر الأمر إلى ١٤ مستشفى متنقلاً. بدأت هذه المرافق باستقبال المرضى في ٥ فبراير، بطاقة استيعابية تجاوزت ال ٢٠,٠٠٠ سرير خلال أوقات الذروة. كما قامت العديد من المدن الأخرى ببناء مستشفيات مماثلة كإجراء وقائي. وبحلول ١٠ مارس، خرجت المجموعة الأخيرة من المرضى الذين كان يتم علاجهم في هذه المستشفيات المتنقلة لأن عدد الحالات تناقص للمعدلات التي تستطيع المستشفيات الموجودة التعامل معها.

لحل مشكلة نقص الأطباء والممرضات، ساهمت الأقاليم الأخرى في سد القصور بسرعة عن طريق إرسال فرق طبية في وقت مبكر من ٢٤ يناير، أي في اليوم الثاني من الحظر التام في ووهان، وبحلول ٩ مارس، كانت المقاطعات الأخرى في الصين قد أرسلت ٤٢٦،٠٠٠ طبيباً وممرضاً إلى مقاطعة خوبي، وكان من بينهم ١٩,٠٠٠ من الطاقم الطبي المتخصص في وحدة العناية المركزة. وكما نعلم أن مراعاة عامل الزمن يعد أمراً حاسماً لوقف انتشار الفيروس. وكما أشار الدكتور زونغ نانشان Nanshan Zhong في مقال صدر مؤخراً حيث أشار فيها أنه إذا قُدر للصين أن تطبق هذه الإجراءات بصورة مبكرة، ولو قبل خمسة أيام فقط، فمن المقدر أن تأثير الفيروس كان يمكن أن ينخفض حينها بمقدار الثلثين. ويوضح الشكل رقم ٣ نسبة الانخفاض الهائلة في الحالات المصابة حديثاً في الصين، باستثناء مقاطعة خوبي، مما يشير إلى أن الصين نجحت في وقف تفشي المرض.

الشكل ٣ يبين عدد حالات الإصابة المؤكدة حديثاً في الصين (باستثناء مقاطعة خوبي)

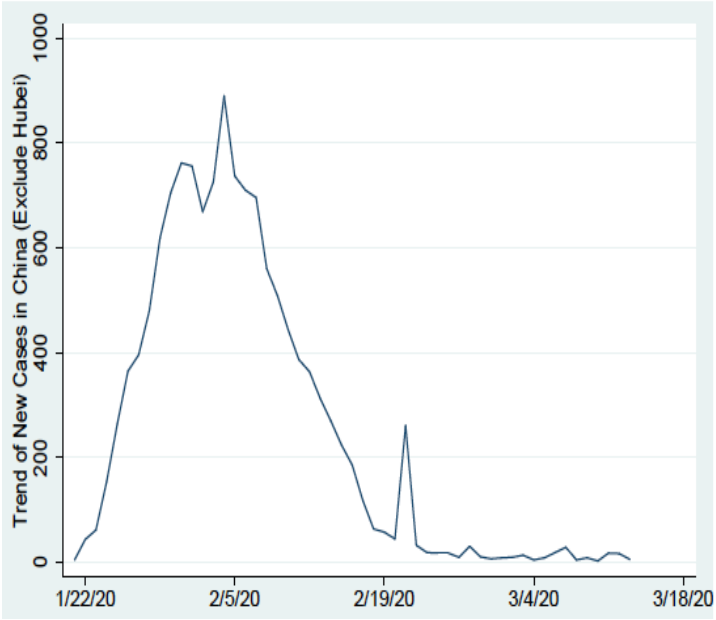

المصدر: تقديرات كاتبي التقرير حسب لجنة الصحة الوطنية لجمهورية الصين الشعبية:

٣ الانهيار الاقتصادي والمخاطر المالية: أدوات السياسة الكلية

خلال المراحل الأولى من اندلاع فيروس (كوفيد-١٩) في الصين خلال عطلة السنة القمرية الجديدة، قامت الحكومة بتمديد العطلة للمساعدة في احتواء الإصابات وتقليل تفشي الفيروس، كما قررت أيضا بتوجيه استمرار العمل لعدد قليل من الصناعات، وعندما أصبح الوباء تحت السيطرة، استمرت الحكومة في سياساتها الصارمة للسيطرة على الفيروس لكنها في ذات الوقت بدأت تسمح باستئناف العمل وتحفيز الإنتاج.

٣,١ فترة تفشي فيروس الـ (كوفيد-١٩)

خلال فترة تفشي الفيروس، كانت السياسات

الاقتصادية للحكومة الصينية تهدف في المقام الأول إلى دعم قطاع تصنيع وقطاع الخدمات وقطاعات البيع بالتجزئة للمساعدة في مكافحة الفيروس، بما في ذلك أيضا الاعتماد على آليات وأدوات التأمين المالي والنقدي والتأمين الاجتماعي، وتألفت الإجراءات بشكل أساسي من:

١. السياسات المالية، بما في ذلك الإعفاءات الضريبية والإعانات

أصدرت الحكومة المركزية حزمة من السياسات تحفيزا منها لتوسيع القدرة الإنتاجية للسلع والخدمات ذات الصلة بمكافحة الفيروس، كما تم إصدار سياسات تخفيض الضرائب والإعفاء من الرسوم للشركات ودافعي الضرائب في الصناعات ذات الصلة، بما في ذلك الخدمات الطبية والنقل العام وتوصيل الضروريات اليومية، وتم توسيع هذه الحزمة من الإعفاءات لتشمل الصناعات التي تضررت بشدة من الوباء، مثل قطاعات النقل والمطاعم والعقارات والسياحة، كما أن الشركات والأفراد الذين تبرعوا بمنتجات طبية ضرورية كانوا مؤهلين أيضاً للحصول على خصومات ضريبية. وقدمت الحكومة المركزية إعانات على شكل دفعيات قروض لمنتجي السلع ذات الصلة بمكافحة الفيروس وكذلك للشركات الناشئة التي تأثرت بشدة، كما أن الحكومة المركزية طلبت من الحكومات المحلية ضمان وتسهيل توصيل المنتجات الطبية الأساسية والضروريات اليومية. أيضاً، أصدرت حكومات البلديات إجراءاتها الخاصة لتخفيف الأثر الاقتصادي للفيروس، بما في ذلك تقديم الأموال والقروض للصناعات والشركات المتعلقة بمكافحة الفيروس، وخفض مدفوعات الإيجار، وتخفيض الضرائب والرسوم على الصناعات والأفراد المتضررين بشدة.

٢- السياسات النقدية، بما في ذلك التسهيلات الائتمانية، وخفض أسعار الفائدة على القروض، وتمديد الديون.

قام بنك الصين الشعبي (People's Bank of China - PBC) بتخفيف السوق الائتمانية/المالية من خلال أدوات السياسة النقدية التقليدية، بما في ذلك عمليات السوق المفتوحة، ونسب متطلبات الاحتياطي، وتسهيلات القروض، وإعادة التمويل وسياسات إعادة الخصم. وقامت المؤسسات المالية بخفض معدلات القروض وقدمت قروضاً إضافية للمصنّعين في القطاعات المرتبطة بمكافحة الفيروس وقطاعات البيع بالتجزئة وقطاعات التوصيل، بالإضافة لمنتجي المنتجات الطبية الضرورية. أما بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، فقد طلبت الحكومة من البنوك التجارية تجديد الديون المحتملة، كما طلب البنك المركزي من البنوك التجارية تحسين جودة الخدمات، بما في ذلك إنشاء «قناة خضراء channel green» للنشاطات المتعلقة بفيروس (كوفيد-١٩)، وزيادة المدفوعات الإلكترونية وتطوير الخدمات عبر الإنترنت. وبالإضافة إلى ما سبق، فقد عرضت المؤسسات المالية قروضاً إضافية للصناعة التجارية بغرض استيراد المنتجات الطبية من الخارج، وطلبت اللجنة التنظيمية المصرفية الصينية (CBRC) من البنوك التجارية تعديل ترتيبات سداد القروض الشخصية للرهون العقارية السكنية وبطاقات الائتمان وتأخير فترات السداد.

٣- سياسات التأمينات الاجتماعية، بما في ذلك تأخير أو اقتطاع لمدفوعات التأمين.

نفذت الحكومات المحلية سياسات بهدف تحقيق الاستقرار في معدلات العمالة ومساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على التغلب على التهديدات خلال تفشي الوباء. شملت تلك السياسات تأجيل واسترداد مدفوعات التأمين الاجتماعي، وفي بعض المدن، مثل شنغهاي، أعطت الحكومة الشركات التي لم تسرح موظفيها فرصة التمتع بخصم مدفوعات التأمين الاجتماعي والحصول على إعانات الموظفين غير المثبتين رسمياً في الشركة بمزاولة العمل مكموظفين تحت التدريب.

٣,٢ فترة ما بعد التفشي

عندما بدأ الوباء في الانحسار داخل الجمهورية الصينية، ركزت الحكومة على إعادة تنشيط الاقتصاد، فطلبت الحكومة المركزية من الحكومات المحلية تبسيط وتسريع الموافقات التجارية وتحسين الخدمات وذلك لتشجيع الشركات والعمال على استئناف العمل واستئناف الإنتاج. كما أصدرت حزمة من السياسات التمويلية والنقدية والمالية والصناعية والتجارية لدعم استئناف العمل والإنتاج،

ومنها :

أ- إعادة فتح سوق الأسهم: أعادت الحكومة المركزية فتح سوق الأوراق المالية في تاريخ ٢ فبراير، وقالت السلطة التنظيمية أن القرار استند إلى تقييم دقيق للمفاضلات وذلك أن إعادة الفتح بإمكانها إيصال إشارات إيجابية للسوق والمستثمرين فيما يتعلق بالظروف الاقتصادية وعودة العمل وبالتالي تسهيل سيولة السوق، وفي الوقت نفسه، كانت الحكومة على علم تام بالمخاطر المصاحبة لهذا القرار، وواصلت السلطة التنظيمية مراقبة السوق الأوراق المالية عن كثب، وأعدت أدوات التحوّط (tools hedging) اللازمة لتحقيق الاستقرار فيها، إذا لزم الأمر.

ب- السياسات النقدية، المتضمنة للتخفيضات الضريبية والإعفاءات من الرسوم وخفض التكاليف والإعانات: سيتم إعفاء الشركات الصغيرة من ضريبة القيمة المضافة مع إعفاء بعض مساهمات التأمين الاجتماعي من قبل الموظفين أو تخفيضها إلى النصف لبعض الوقت؛ كما تم تشجيع الحكومات المحلية على التنازل عن ضرائب استخدام الأراضي في المناطق الحضرية تشجيعا لمُلاك الأراضي على خفض أو التنازل عن الإيجارات، وطالبت الحكومة المركزية بخدمات لخفض سعر الكهرباء لتقليل التكلفة المرتبطة باستئناف الإنتاج، بالإضافة لدعم الحكومة لشركات الطيران المحلية والأجنبية لاستئناف الرحلات الدولية.

ج-السياسات المالية والنقدية: بحلول تاريخ ١٢ مارس، كان القطاع المصرفي قد قدم ما مجموعه ١,٤ تريليون يوان من القروض للاقتصاد منذ بداية الأزمة. كما نفذت المؤسسات المالية سلسلة من تدابير الدعم المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم خاصة، كتخفيض أسعار الفائدة، وزيادة ترحيل الديون، وخدمة استئناف القروض، وتوفير خطوط تمويل محددة لتشجيع استئناف الإنتاج، وشجع البنك المركزي الشركات المالية الرقمية على تسهيل الوصول إلى التمويل للشركات الصغيرة ومتناهية الصغر. واستجابةً للذعر المالي العالمي، قام البنك المركزي في ١٣ مارس بتخفيض نسبة متطلبات الاحتياطي المستهدفة بمقدار ٠,٥ إلى ١ نقطة مئوية، مما أفرج عن ٥٥٠ مليار يوان من التمويلات طويلة الأجل.

د- السياسات الصناعية مع التركيز على مشاريع الاستثمار الكبيرة في البنية التحتية وسلاسل الإمداد:قامت وزارات عدة بالتنسيق فيما بينها لأجل توسيع الطلب المحلي بشكل فعال عن طريق تحفيز الاستثمارات في البنية التحتية، وتم إطلاق عدد من المشاريع الرئيسة المتعلقة بصناعات الطاقة والنقل وتكنولوجيا المعلومات للجيل الخامس (5G) مع تمويلها من خلال سندات خاصة بالحكومات المحلية. وكانت الحكومة المركزية تهدف إلى تعزيز التنسيق والتعاون الدوليين وتوفير المزيد من القروض الائتمانية للشركات الأساسية في الصناعات ذات الصلة حفاظاً على استمرارية سلاسل الإمداد الدولية والمحلية

هـ- السياسات التجارية التي تركز على استقرار التجارة الخارجية والاستثمار:

أطلقت الحكومة المركزية حزمة من السياسات لتحقيق الاستقرار في التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي ومواصلة فتح السوق، فعلى سبيل المثال، قررت وجوب إتمام كل التخفيضات الضريبية على الصادرات بالكامل دون تأخير باستثناء-الصادرات المستهلكة للطاقة، أو التي تساهم في التلوث أو التي تحتاج إلى موارد ثقيلة في إنتاجها. وتم تشجيع المؤسسات المالية على زيادة الديون والائتمانيات المتعلقة بالتجارة الأجنبية، تأجيل سداد القروض وتوسيع تجديد الديون لتلك الشركات التجارية الصغيرة التي تعاني من آثار الوباء. بالإضافة إلى ذلك، تم تشجيع شركات التأمين التجارية على تقديم تأمين ائتمان تجاري قصير الأجل وخفض رسوم التأمين للشركات التجارية.

٤ إنقاذ الشركات الصغيرة

٤,١ المؤسسات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs)

نظرا لاتصاف هذا النوع من المؤسسات بدرجة من الهشاشة والتأثر بالأزمات ركزت الصين في دعم هذا النوع من المؤسسات. فقد تأثرت الشركات الصغيرة والمتوسطة في الصين بشكل أكبر من الوباء فوفقاً

لبحث قام به جو (Zhu) وآخرون في هذا العام، فقد وُجدت إحصائية حديثة قامت بها جامعة تشينغهوا (Tsinghua) وجامعة بكين شملت ٩٩٥ شركة من الشركات الصغيرة والمتوسطة ووجدوا بأن ٨٥٪ منها لا يمكن لها الاستمرار أكثر من ثلاثة أشهر جرّاء هذا الوباء. يوضح الشكل رقم ٤ أن أكثر من ٧٠٪ من تلك الشركات تتوقع تأثيرات سلبية كبيرة على إيراداتها.

الشكل رقم ٤: آثار الفيروس التاجي على أداء الشركات

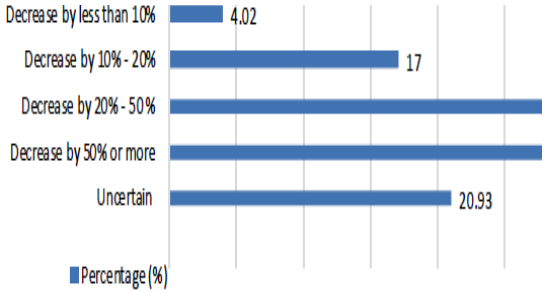

المصدر: دراسة من جامعَتي تسينغهوا وبكين للشركات الصغيرة والمتوسطة من (Zhu et al. ٢٠٢٠)

إن الأزمة المتوقعة حدوثها للشركات الصغيرة والمتوسطة لا يرجع سببها إلى أوجه القصور التشغيلية الداخلية في هذه الشركات، وإنما نتيجة لقوة قاهرة خارجة عن السيطرة، لذا، فمن الضروري تعاون الحكومة والمؤسسات المالية ورأس المال الخاص والأطراف الأخرى ذات الصلة لتقديم المساعدة لأجل التغلب على تلك الصعوبات. وكما يشير الشكل ٥ أن هناك نسبة توقعات عالية لتلك الشركات الصغيرة والمتوسطة في أن يتم تقديم دعم حكومي كبير لها، بما في ذلك الإعفاء من الضرائب مع تقديم الإعانات.

الشكل رقم ٥: توقعات الدعم الحكومي بسبب صدمات فيروسات التاجية

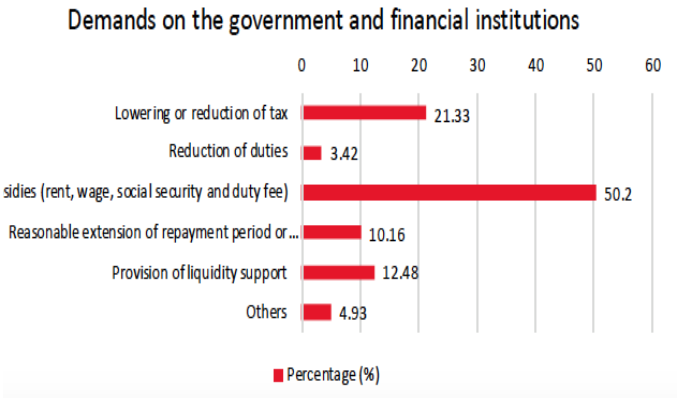

المصدر: دراسة من جامعَتي تسينغهوا وبكين للشركات الصغيرة والمتوسطة من (Zhu et al. ٢٠٢٠)

منذ فبراير، اتخذت الحكومات المركزية والمحلية عدداً من سياسات المستهدفة لدعم وتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة، وقد تضمنت تأجيل المدفوعات لأقساط الضمان الاجتماعي وبعض الضرائب، وتخفيضات الإيجار، وتمديدات القروض، وتخفيضات لأسعار الفائدة على القروض، وزيادة الإعانات، بالإضافة إلى مساعدات أخرى. هذه الإجراءات توفر ضمانات مؤسسية قوية للشركات الصغيرة والمتوسطة وقد تساعد في الحفاظ على فاعلية قطاع الصحة بالإضافة إلى استقرار وتنمية الاقتصاد الصيني.

٤,٢ الشركات الصغيرة والتكنولوجيا المالية والاقتصاد الرقمي

ما قامت به الصين من رقمنة الاقتصاد بشكل كامل، وتعبئة رأس المال الخاص واستخدام خدمات التمويل عبر الإنترنت ساهم في توفير دعمٍ ائتماني وقرضي موجهٍ للشركات الصغيرة والمتوسطة، وبالمقارنة مع قروض البنوك التجارية التقليدية، لوحظ أن منصات الإنترنت في مجال التكنولوجيا المالية تتمتع بالمزايا التالية فيما يتعلق بالائتمان والقروض الموجهة للشركات الصغيرة والمتوسطة:

- توفير أنظمة تصنيف ائتمانية كاملة نسبياً، خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة وبائعي التجارة الإلكترونية من الأفراد عن طريق استخدام قواعد البيانات الضخمة big data؛

- رصد مديونيات المدينين بصورة فورية من خلال مساعدة قواعد البيانات الضخمة وتمويل البلوكشين (blockchain) وتمويل سلسلة الإمداد وغيرها من التقنيات؛

- ممارسات تمويلية خالية من القيود الجغرافية لعمليات الإقراض التي يمكنها، بالتالي، أن توفر القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على نطاق أوسع في البلد؛

- القدرة على إتمام المعاملات المالية الائتمانية بصورة كاملة عبر الأنترنت، مما يساعد على مكافحة الوباء والحد من انتشاره.

اقترح مجموعة من الباحثين، بمن فيهم تشين وآخرون عام (٢٠١٩) أن تطبيقات التكنولوجيا المالية يمكن أن تقلل بشكل كبير من التقلبات التشغيلية وتحسن من معدل بقاء الشركات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في الكوارث الطبيعية. لذلك، نوصي، في سياق ظرف (انتشار الوباء)، بالاستفادة من منصات التكنولوجيا المالية عبر الإنترنت - مثل منصات تمويل التجارة الإلكترونية، ومنصات تمويل البلوكشين، ومنصات تمويل سلسلة الإمداد - لتوفير القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة.

كما يجب أيضا تشجيع منصات التكنولوجيا المالية الرئيسة القائمة على الإنترنت، والتي تتمتع بخاصية الوصول إلى البيانات التشغيلية للشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، على نشر البيانات الضخمة عن توفير الدعم الائتماني الدقيق للشركات الصغيرة والمتوسطة، واتخاذ تدابير وإجراءات مختلفة لخفض تكاليف الائتمان بشكل فعال، مثل تقليل كل من المتطلبات ومعدلات الفائدة في إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما أنه يجب تمديد آجال استحقاق القروض وزيادة مبالغ القروض، وفي الوقت نفسه، يجب أيضاً تحفيز ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لتحسين وتسريع عملية رقمنتها حتى تتمكن من الاستفادة بشكل أفضل من المنصات المالية القائمة على الإنترنت لحل صعوبات التمويل الخاصة بها.

والأهم من ذلك، أن شركة مجموعة علي بابا (Alibaba Group) الرقمية العملاقة تستفيد من تقنيتها وتجربتها مع أزمة فيروس السارس (SARs) في عام ٢٠٠٣ لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الأزمة الحالية، من خلال تقدّمها في مجال الحوسبة السحابية cloud computing وأنظمة تكنولوجيا المعلومات وأنظمة التشفير الصحي ذات رموز الاستجابة السريعة (QR)، بالإضافة إلى تشخيص فيروسات الذكاء الاصطناعي والاتصالات. كما توفر شركة (Financial Ant) التابعة لمجموعة علي بابا وبنكها الافتراضي (MYbank) أيضاً دعماً مالياً للشركات الصغيرة والمتوسطة[9] وتعمل مع مؤسسات مالية أخرى في الصين لتقديم الدعم المالي لحوالي ١٠ ملايين مؤسسة صغيرة ومتناهية الصغر في جميع أنحاء البلاد للمساعدة على استئناف العمل والإنتاج، وكذلك الجهود المبذولة لتوسيع الإنتاج. ووفقاً لدراسة حديثة أجراها معهد الأبحاث لوهان أكاديمي (Academy Luohan) التابع لـ مجموعة علي بابا (Alibaba) (تقرير لوهان لعام ٢٠٢٠)، كشفت مجموعة علي بابا (Group Alibaba) عن إجمالي ٢٠ إجراءً عبر ست مجالات رئيسة لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على التعافي.

من بين تلك الإجراءات، أعلن (MYbank) عن قروض بدون فوائد وأخرى منخفضة الفائدة لتجار منصتي تاوباو وتي مول Tmall and Taobao الرقمية التجارية المسجلين في مقاطعة خوبي (التي ظهر فيها الوباء لأول مرة)، وستصل القروض البالغة مدتها سنة واحدة إلى ١٠ مليار يوان وستكون بدون فائدة لمدة ثلاثة أشهر، وبعد ذلك سيتم تخفيض سعر الفائدة بنسبة ٢٠٪ عن المستويات الحالية، وسيتم توفير ١٠ مليار يوان أخرى على شكل قروض لمدة عام للتجار خارج مقاطعة خوبي بأسعار فائدة تقل بنسبة ٢٠٪ عن المستويات الحالية، وسيتم أيضاً إصدار دفعات للتجار مجاناً بمجرد اكتمال إجراءات الطلب، ومن خلال البنك الافتراضي (MYbank)، تقوم شركة (Ant Financial) بتخفيض أسعار الفائدة بنسبة ٢٠٪ لـ ٨,٥ مليون شركة رقمية وغير رقمية. بالإضافة إلى ذلك، أطلق تطبيق (Alipay) ميزات جديدة لتقديم التأمين والتوظيف عبر الإنترنت بغرض توفير مصادر للمتاجر الرقمية الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٩ ١٠٠ Chi neseNon-Sign Up for MYbank's Loan to Help Coronavirus Impacts

مركز دراسات للدراسات والنشر

٤,٣ دعم المشاريع الصغيرةفي مختلف القاطاعات

بسبب القيود المفروضة على الحركة خلال الأزمة، تأثّرتْ كل من: قطاع الخدمات مثل الفنادق والمطاعم وقطاع الصناعات التحويلية ذات العمالة الكثيفة، وأصبحت أسواق رأس المال حذرة من هذين القطاعين منذ بداية الأزمة، كما هو واضح في الشكل (٦) الذي يعكس حركات سوق الأسهم الصيني لمختلف القطاعات من ٢٠ يناير - ٥ فبراير. كما يتبين لنا، فإن أسعار أسهم صناعات الخدمات مثل الإقامة والمطاعم، وكذلك الصناعات التحويلية، بما في ذلك صناعة الأحذية والنجارة، شهدت انخفاضا كبيرا، ولدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة يجب أن تولى خصائصُ الصناعة التي تعمل بها هذه الشركات اهتماماً خاصاً، وينبغي تعزيز وتركيز الدعم لصالح الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات الخدمات والصناعات التحويلية التي تأثرت بصورة كبيرة بسبب الوباء.

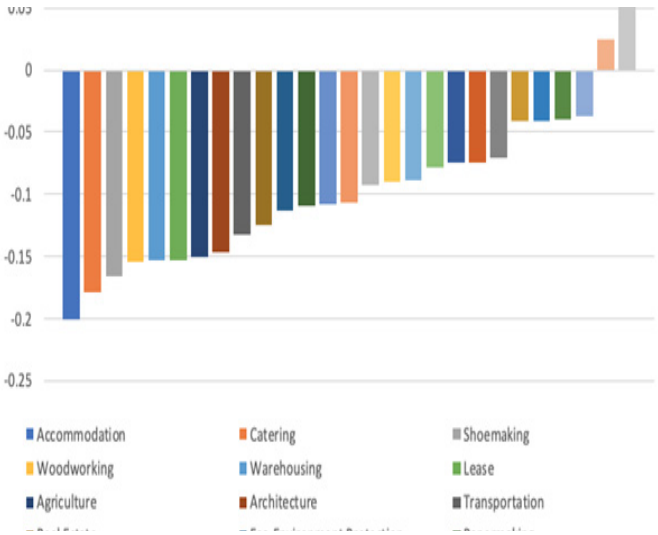

الشكل ٦: استجابات سوق الأسهم لصدمات الفيروس الكورونا حسب القطاع

المصدر: تقديرات واضعي التقرير حسب قاعدة بيانات Financial Wind

٤,٤ توفير المزيد من الوقت لصالح الشركات الصغيرة

استمرار سياسة الدعم لفترات أطول لا يعني بالضرورة أنها سياسة جيدة، فإن السياسة التي تستمر لفترة طويلة من المرجح أن تُعرض كفاءة السوق للخطر وتعيق من حركة السوق التي تلعب دوراً حاسماً في توزيع الموارد، وبالنسبة للصين، فإن ما حدث خلال الوباء الذي تسبب به فيروس السارس يعد بمثابة دليل موجه لتنفيذ سياسات الدعم خلال الأزمة الحالية، ففي نهاية عام ٢٠٠٢، ظهر فيروس السارس لأول مرة في مقاطعة قوانغدونغ Guangdong، وفي مارس ٢٠٠٣ بدأ الالتهاب الرئوي غير النمطي بغزو بكين ثم اكتسبت حالة الوباء اهتماماً واسعاً وبدأت الحكومة المركزية في منع الوباء والسيطرة عليه، وبحلول يونيو ٢٠٠٣، قامت منظمة الصحة العالمية بإزالة مناطق البر الرئيسية في الصين من قائمة المناطق الوبائية، وبذلك تكون المنظمة حددت نهاية وباء فيروس السارس في الصين. لذلك، قُدِّرَت مدة الوباء بحوالي خمسة إلى ستة أشهر، وكانت فترة التعافي الكامل حوالي ثلاثة أشهر (فبعد سبتمبر ٢٠٠٣، تعافت خطورة الوضع تدريجياً إلى مستوى العام السابق، أو فترة ما قبل الوباء).

ومما يحسب لصالح الحكومة هو إن الوقاية من وباء الالتهاب الرئوي التاجي الجديد ومكافحته كانا أسرع، ووفقاً لتحليل البروفيسور وينهونج زانج Wenhong Zhang، رئيس فريق الخبراء الطبي بشنغهاي للوقاية من الأوبئة ومكافحتها، في ٣٠ يناير، فإن أفضل سيناريو هو أن يتم احتواء الوباء على المستوى الوطني في غضون شهرين إلى ثلاثة أشهر، وإذا حدث هذا السيناريو، فستكون قطاعات الفنادق والمطاعم والنقل قادرة على استئناف العمليات العادية في أبريل والعودة إلى مستويات دورانها العادية في يوليو، و بموجب هذا السيناريو، ستكون خطط دعم الائتمان الممتدة لمدة ستة أشهر كافية لحماية الشركات الصغيرة والناشئة، وأما إن إستغرق الوباء وقتاً أطول ليصبح تحت السيطرة، فستكون الآثار السلبية على الشركات أكثر حدة، وهذا يعني أنه من الأفضل الحفاظ على مخططات دعم الائتمان لمدة عام تقريباً.

٥. الدروس السياسية المُستفادة من تجربة الصين

قد تؤدي التكاليف الاقتصادية وصعوبة التنبؤ والاتجاهات المناهضة للعولمة التي أحدثتها أزمة فيروس (كوفيد-١٩) إلى ركود كبير وجديد في الاقتصاد العالمي، وبناء على الاستجابات السياسية للحكومة الصينية، نود أن نلخص أهم الدروس والخبرات لصُنّاع السياسة في أوروبا بشكل خاص، وبقية العالم، على النحو التالي:

١. **الوقت من ذهب.** المطلب/الهدف الأول لأي سياسة مقترحة هو إيقاف تفشي الوباء ومنع انتشاره بين المناطق باستخدام جميع تدابير الصحة العامة الطارئة، كما أنه يجب على الحكومات أن تسن سياسات العزل لضمان التباعد الاجتماعي واستخدام الحجر الصحي بشكل صارم.

٢. **ضرورة شفافية المعلومات.** خسرت حكومة ووهان ثلاثة أسابيع ثمينة كان من الممكن أن تنفق في منع تفشي المرض بسبب تدابير الصحة العامة الخاطئة وأنظمة الإبلاغ عن المعلومات لذا، فاستخدام التكنولوجيا الرقمية والبيانات الضخمة وتقنيات الحوسبة السحابية يمكن أن يكون مفيداً جداً في توفير المعلومات الكافية بصورة فورية ودقيقة للتغلب على المعلومات الخاطئة ونقص التواصل والإبلاغ الخاطئ أو التأخير في إعداد التقارير.

٣. **سياسات الاقتصاد الكلي، مهما بلغت تكلفتها، فهي ضرورية.** لمنع حدوث انهيار اقتصادي محتمل بعد هذه الأزمة الكبيرة في الصحة العامة، لم تقم الحكومة الصينية بتقديم الدعم المالي فحسب، بل أنشأت أيضاً سياسات نقدية ومالية لمنع الركود الاقتصادي الكلي بسبب صدمات الطلب والعرض غير المتوقعة، وقد أثبتت عملية إنقاذ الشركات الصغيرة والمتوسطة أنها خطوة استراتيجية للغاية في تعزيز الطلب المحلي، وتقوية شبكات الإنتاج وسلسلة القيمة المضافة العالمية.

المراجع

Huang et al. (2020), "Clinical Features of Patients Infected with 2019 Novel Coronavirus in Wuhan, China", The Lancet 95(10223): 497-506.

Luohan Academy Report (2020), "Alibaba Group Leads Recover Efforts", Alibaba Group. Huang et al. (2020), "Clinical Features of Patients Infected with 2019 Novel Coronavirus in Wuhan, China", The Lancet 95(10223): 497-506.

Tao C, Y Huang, C Lin, and Z Sheng (2019), "Finance and Firm Volatility", Working Paper.

Zhu, W, J Liu, W Wei and L Ouyang (2020), "COVID-19 and Impacts on SMEs: Survey Evidences", CEIBS Business Review.

اسم المقال الأصلي باللغة الإنجليزية:

Saving China from the coronavirus and economic meltdown: Experiences and lessons

رابطه الأصلي:

https://voxeu.org/article/china-saving-coronavirus-and-economic-meltdown-experiences-and-lessons